

Distr.: General
9 December 2013
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الثامنة والخمسون

١٠-٢١ آذار/مارس ٢٠١٤

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين، والتنمية، والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من المنظمة الأفريقية للعمل من أجل مكافحة الإيدز، والاتحاد الأوروبي للمرأة، واتحاد نوادي المرأة الأمريكية في الخارج، والمنظمة النسائية الصهيونية لأمريكا - هداسا، ولجنة البلدان الأفريقية المعنية بالممارسات التقليدية التي تؤثر على صحة المرأة والطفل، والرابطة الدولية للمحاميين الديمقراطيين، والاتحاد الدولي للتدبير المتري، والاتحاد الدولي لسيدات الأعمال والمشتغلات بالمهن الحرة، والاتحاد الدولي للأخصائيين الاجتماعيين، والاتحاد الدولي للجامعات، ومنظمة "إينر ويل" الدولية، والمجلس الوطني للمنظمات النسائية الألمانية، والرابطة التايلندية النسائية لعموم منطقة المحيط الهادئ وجنوب شرق آسيا، ونساء الحركة الدولية الاشتراكية، والرابطة الدولية لأخوات الحبة، والمنظمة النسائية لمناهضة العنف (أوروب)، والمنظمة النسائية الصهيونية الدولية، ومنظمة زونتا الدولية، وهي منظمات غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يعمم وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس

الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



بيان

نحن، المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأعضاء في لجنة فيينا للمنظمات غير الحكومية المعنية بوضع المرأة، المشتركين، نقدم البيان التالي لعلم ونظر المشتركين في الدورة الثامنة والخمسين للجنة وضع المرأة، بشأن الموضوع ذي الأولوية، "التحديات والمنجزات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بالنساء والفتيات".

والغايات التي حددتها الأهداف الإنمائية للألفية لا يمكن تحقيقها إلا عند احترام المساواة بين الجنسين كمبدأ أساسي وإدماجها في جميع البرامج والأعمال.

وأوجه عدم المساواة القائمة على نوع الجنس ترتب آثارا سلبية على الفرد وعلى المجتمع ككل. وما زالت المرأة محرومة من الفرص للاشتراك في عمليات صنع القرار التي تؤثر على حياتها، سواء عمداً أو نتيجة لأعراف اجتماعية وثقافية تمييزية طويلة العهد. وقد ثبت أن التمييز ضد المرأة يضر بتحقيق جميع الأهداف الإنمائية الأخرى.

وفي حين نُسلم بأنه في المناطق النامية انخفضت نسبة الأشخاص الذين يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم من ٤٧ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٢٢ في المائة في عام ٢٠١٠، علينا أن نُشير إلى أنه، مع أن المرأة تشكل نصف سكان العالم، فإنها ما زالت تمثل ٧٠ في المائة من فقراء العالم.

وفي كل منطقة نامية، تشغل المرأة وظائف أقل أمنا مما يشغله الرجل بقليل من الضمان المالي أو الاستحقاقات الاجتماعية أو بدونهما. وفي عام ٢٠١٢، بلغت نسبة العمالة إلى السكان ٦٠,٣ في المائة، بفجوة جنسانية بلغت ٢٤,٨ في المائة.

وفي حين تحققت عدة غايات للأهداف الإنمائية للألفية أو باتت في المتناول، فإن المساندة السياسية الأقوى، في شكل إرادة سياسية وتمويل، ضرورية للنساء والأطفال لزيادة تخفيض نسبة وفيات الأمهات والأطفال الرضع غير المقبولة. وفضلا عن ذلك، من المحتمل أن تكون البنات بعيدة عن المدرسة أكثر من الأولاد بين فئتي العمر في المرحلتين الابتدائية والثانوية الأدنى، بما في ذلك البنات من العائلات الأكثر ثراء. وتدعو الحاجة إلى إتخاذ إجراء سياسي قوي، بالنظر إلى أن المرأة ما زالت تمثل ثلثي الكبار الأميين على نطاق العالم.

واقترنا منا بأنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة إلا من خلال الشراكة العالمية واشتراك المرأة بصورة كاملة، فإننا نحث على ما يلي:

- أن تقوم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على المساواة والشراكة بين الجنسين لتحقيق الأهداف المقررة
- تعزيز سلطة المرأة في صنع القرار على جميع المستويات
- تنفيذ وإنفاذ القواعد التنظيمية التي تحظر عمل الأطفال
- وضع هدف خاص لتحقيق نهاية للعنف الجنساني
- رصد وتقييم التنفيذ والتقدم المحرز سنويا، على أساس البيانات المصنفة حسب الجنس
- انتهاز جميع الفرص لتذكير الدول الأعضاء بأهمية السلام والأمن، لأنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة في بيئة يسودها الصراع أو الحرب
- معالجة التمييز الهيكلي والمنهجي ضد المرأة
- اعتماد إطار عمل للرصد والمساءلة يكون مرتبطا بالآليات الدولية لحقوق الإنسان ويقوم على الشراكة مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك المنظمات النسائية.